# السودان

# نزوح قسري واسع النطاق ولجوء بدون حماية

**تقرير حقوقي يوثق النزوح القسري واللجوء الناتج عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من قبل قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، وتدهور أوضاع اللاجئين الحقوقية والإنسانية**

من 15 أبريل 2023 إلى 28 فبراير 2025

## مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصصين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.

# السودان: نزوح قسري واسع النطاق ولجوء بدون حماية

**تقرير حقوقي يوثق النزوح القسري واللجوء الناتج عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والميليشيات المتحالفة معهما، وتدهور أوضاع اللاجئين الحقوقية والإنسانية، خلال الفترة من 15 أبريل 2023 إلى 28 فبراير 2025**

# الفهرس

الملخص التنفيذي ..... 6
التصنيف القانوني ..... 13
تعريفات..... 14
مقدمة ..... 15
المنهجية..... ١٧
خلفية الصراع ..... 18
تحديد المسئولية ..... ٢٢
الهجمات الجوية والقصف المدفعي البري العشوائي ..... 24
انهيار الأمن الغذائي والصحي ..... 30
واقع التمييز العنصري ..... 31
انتشار الألغام..... 32
انعدام الخدمات والاحتياجات الإنسانية ..... 32
التهجير القسري ..... 33
استهداف المدنيين والأعيان المدنية ..... 35
تقييد حرية التنقل والحركة ..... 36
نهب ممتلكات ..... 37
خطاب الكراهية..... 38
الاحتجازات التعسفية ومداهمة مواقع النزوح ..... 38
استخدام التجويع كسلاح حرب ..... ٣٨
عرقلة سلطات بورتسودان للمساعدات الانسانية..... ٣٩
الاستنتاجات ..... 40
التوصيات ..... 43

# السودان

انتهاكات قوات الجيش السوداني (سلطات الأمر الواقع) والميليشيات المتحالفة معها

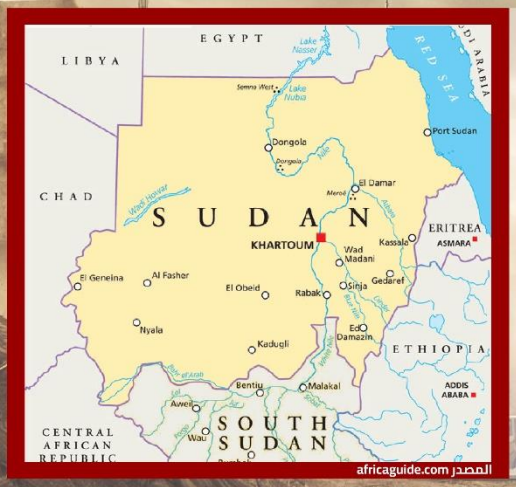


## التعليم

**11 مليون**
طفل سوداني محرومون من التعليم

**3.6 مليون**
طفل مهددون بالعودة إلى الأمية

**8 ولايات**
تأثرت بشكل مباشر، مع تعليق التعليم فيها

**6.4 مليون**
طفل توقفوا عن الدراسة

**10,300**
مدرسة تأثرت بشكل مباشر

**105 منشآت**
تضرر 105 منشآت للتعليم العالي

## النزوح

**8.8 مليون**
نازح داخلي منذ أبريل 2023

**3.2 مليون**
لاجئ فروا إلى دول الجوار

**11.2 مليون**
إجمالي النازحين بحلول نوفمبر 2024

**700,000**
نازح وصلوا إلى جبال النوبة

**5 مليون**
طفل نازح بحلول سبتمبر 2024

**1.2 مليون**
سوداني لجأوا إلى مصر

## الأمن الغذائي

**25 مليون**
شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي

**26.5 مليون**
يواجهون الجوع الحاد بحلول أغسطس 2024

**8.5 مليون**
يعانون من الجوع الطارئ، و755,000 من الجوع الكارثي

**637 الف**
شخص في المرحلة الخامسة (مجاعة كارثية)

**20%**
من الأسر تعاني من نقص حاد في الغذاء

**30%**
من الأطفال يعانون من سوء التغذية في جبال النوبة

## الانتهاكات والصحة

**20,000**
طفل مجند من قبل الميليشيات

**61,202**
وفاة في الخرطوم منذ أبريل 2023

**28,608**
حالة وفاة بسبب المعارك والانفجارات والعنف

**الكوليرا**
انتشار الكوليرا، حمى الضنك، الملاريا

**80%**
من المستشفيات متوقفة أو تعمل بقدرة منخفضة

**18 قتيل**
مقتل 18 عامل إغاثة واعتقال وفقدان آخرين

## الملخص التنفيذي

يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية وغير مسبوقة، تفاقمت بشكل كبير منذ انقلاب سلطات بورتسودان العسكرية (واستيلائها على مقدرات الجيش السوداني) والمليشيات التابعة لها في 15 أبريل 2023، مما أدى إلى نزوح ولجوء ملايين السودانيين، وجعلها واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم. فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة، يحتاج حوالي 24.7 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان السودان، إلى مساعدات إنسانية عاجلة، ونزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا وإلى البلدان المجاورة، فيما اضطر أكثر من 10.5 مليون شخص إلى النزوح من ديارهم بسبب الصراع، مما يشهد أسوأ أزمة نزوح في العالم، وأدى ذلك إلى أعلى مستويات النزوح واللجوء، وانتشرت المجاعة وسوء التغذية وانعدم الأمن الغذائي على نطاق واسع، ونقص في الوصول إلى المياه النظيفة والصالحة للشرب، وانهار النظام المالي والصحي والتعليمي.

**24.7 مليون**
شخص بحاجة الى مساعدات إنسانية

وقد أدى هذا النزوح القسري إلى حرمان حوالي 11 مليون طفل سوداني من التعليم، بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية، خاصة الأطفال في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي، وقد تسبب النزاع في تعطيل عمل آلاف المعلمين وعدم صرف رواتبهم، فضلاً عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها الهجمات المستمرة على الطلاب. وقد تأثرت (٨) ولايات سودانية بشكل مباشر، مما أدى إلى تعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة. وقد تخلى 6.4 مليون طفل مُسجّل في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي 10300 مدرسة بشكل مباشر، أي ما يزيد عن 50% من إجمالي المدارس في السودان. بالإضافة إلى ذلك، نزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا منذ بداية النزاع، بينهم أكثر من مليون طفل في سن المدرسة، وتم توثيق 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين كما لوحظت زيادة في استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في عامي 2023 و2024، من قبل قوات بورتسودان العسكرية والمليشيا الاسلامية المتحالفة معها حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة، مما أدى إلى تدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية وإغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم. وفي خضم هذه الأزمات،

**+3.5 مليون**
نازح داخلياً

يقع الأطفال فريسة للاستقطاب والتجنيد القسري من قبل قوات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، ويُزج بهم في جبهات القتال، مما يخلف عشرات القتلى والمشوهين يومياً. وقد وثق التقرير تجنيد سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها لأكثر من 20,000 طفل، أي بزيادة خمسة أضعاف مقارنة بعام 2023.

ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يواجه أكثر من 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، وانقطع التيار الكهربائي ومحدودية الإنترنت ونقص الوقود، وتوقف أكثر من 80% من المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية عن العمل أو تعمل بقدرة منخفضة للغاية، مما يحول دون حصول المواطنين على الرعاية الصحية اللازمة وتأثير الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات، على قطاع التعليم وإغلاق المدارس، وقد ارتكبت قوات بورتسودان العسكرية قُتل وجُرح آلاف المدنيين، وتدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المرافق والاعيان المدنية والمنازل ونزوح الملايين من منازلهم، بمن فيهم الأطفال، والضغط على الموارد المحدودة أصلاً، وتفشي الأمراض، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، وتدهور القدرة الشرائية للسكان، وإغلاق المدارس والجامعات، وتضرر العديد منها بسبب الهجمات العسكرية الجوية والبرية التي تشنها قوات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها، وحرمان الطلاب من حقهم في التعليم الآمن، وتصاعد مقلق في استهداف العاملين في المجال الإنساني منذ اندلا ع النزاع في أبريل 2023، يعرض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر ويحول دون تقديم المساعدات اللازمة للمحتاجين، وقد قُتل ما لا يقل عن 18 من عمال الإغاثة وجُرح عدد أكبر، واعتقل أكثر من 24 شخصًا ولا يزال البعض في عداد المفقودين، وتعرض المنشآت الإنسانية للهجوم، وسرقة وتخريب المستودعات والمكاتب، وسرقة المركبات، وتقييد شديد لحركة العناصر الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية، وتعرضهم للهجوم والنهب، كما يواجه المتطوعون المحليون تحديات أمنية كبيرة، بما في ذلك الاحتجاز والاضطهاد وتقييد الحركة والوصول، وقد تصاعد ملحوظ في الهجمات على التعليم خلال عامي 2022 و2023، وبلغت ذروتها بعد اندلا ع الصراع في أبريل 2023، واحتلال المدارس من قبل النازحين والقوات العسكرية، والهجمات المباشرة على المنشآت التعليمية، وتخريبها، ونهبها، وتضرر 105 منشآت للتعليم العالي، بما في ذلك الجامعات الخاصة والعامة، ومكاتب وزارة التعليم العالي، ومجمعات السكن الجامعي، وإصابة ومقتل الطلاب والموظفين، وتدهور القطاع المصرفي ونقص السيولة، والنزوح الجماعي والضغط على الموارد، وتقييد حركة المنظمات الإغاثية، وتعرض العاملين في المجال الإنساني للهجوم والنهب، وقد تصاعدت حدة القتال الذي تسببت به سلطة الامر الواقع العسكرية والمليشيات والحركات المسلحة المتحالفة معها ، حيث أفادت بعثة تقصي الحقائق الدولية

المستقلة التابعة للأمم المتحدة في السودان في أكتوبر 2024 بمقتل أكثر من 18,800 شخص في جميع أنحاء البلاد. وسجل مشروع بيانات أحداث الصراع والوفيات 28,608 حالة وفاة نتيجة للمعارك والانفجارات والعنف ضد المدنيين حتى نوفمبر 2024. وقدمت مصادر أخرى تقديرات أعلى بكثير، وقدرت مجموعة أبحاث السودان التابعة لكلية لندن للصحة والطب الاستوائي 61,202 حالة وفاة لجميع الأسباب و26,024 حالة وفاة بسبب الإصابات المتعمدة في الخرطوم وحدها بين أبريل 2023 ويونيو 2024 وتنسب اغلب تلك الانتهاكات والجرائم لقوات الامر الواقع العسكرية والمليشيات المتحالفة معها واغلب القتلى والاصابات والحوادث كانت سببها الغارات الجوية من طيران البرهان كما تسببت تلك الانتهاكات والهجمات العسكرية بأزمة إنسانية متفاقمة، حيث نزح ولجأ الملايين إلى دول الجوار؛ فوفقًا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة حتى ديسمبر 2024، عبر حوالي 3.25 مليون شخص الحدود منذ أبريل 2023، 70% منهم سودانيون، وتصدرت مصر وتشاد الوجهات الرئيسية بنسبة 37% لكل منهما، تليها جنوب السودان بنسبة 29%.

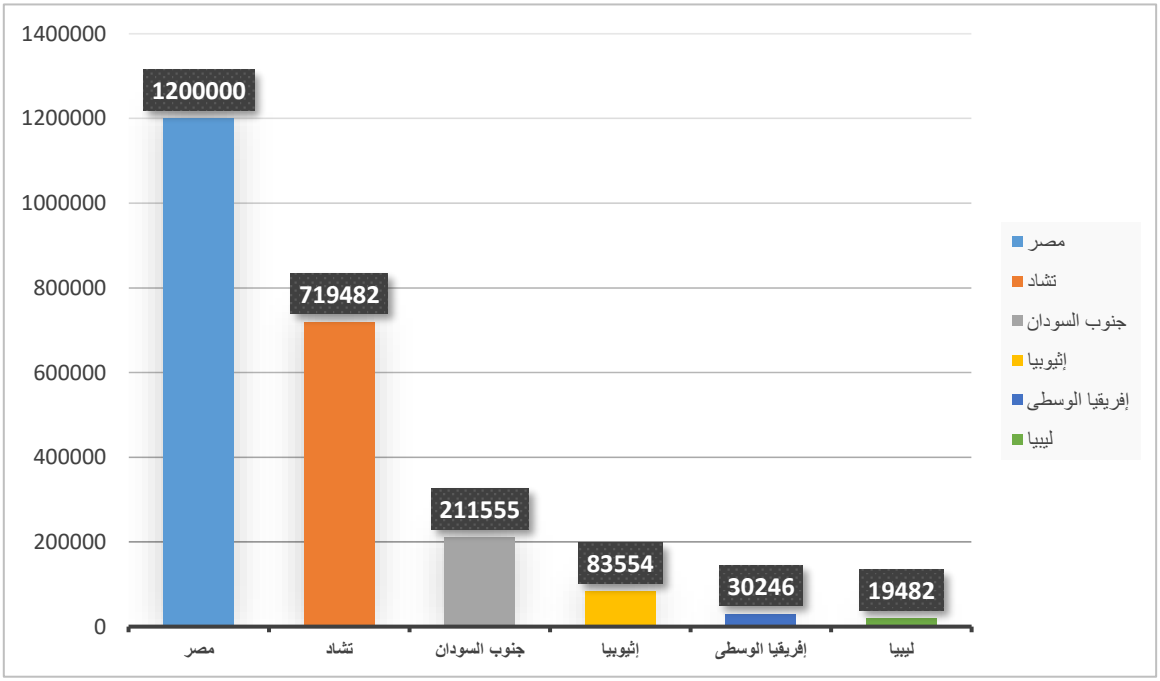


حيث عبر 1,200,000 سوداني إلى مصر، و719,482 إلى تشاد، و211,555 إلى جنوب السودان، و83,554 إلى إثيوبيا، و30,246 إلى جمهورية إفريقيا الوسطى، و19,482 إلى ليبيا، بزيادة قدرها 1.4 مليون شخص تقريبًا منذ نهاية يناير 2024. وقد لجأ 465,900 سوداني إلى الخارج بين يناير ويونيو 2024، وفقًا

للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتم تهجير 1.6 مليون سوداني قسرًا بين يناير ويونيو 2024، وهو أكبر نزوح جديد على مستوى العالم خلال تلك الفترة.

وتختلف أرقام المفوضية عن أرقام مصفوفة تتبع النزوح، خاصة في ليبيا (180,000 مقابل 19,482)، وإثيوبيا (40,439 مقابل 83,554)، وجمهورية إفريقيا الوسطى (30,246 مقابل 30,246). وفي ليبيا، وصل حوالي 128,000 لاجئ سوداني عبر الكفرة وحدها بين يناير وأكتوبر 2024، و96,000 منذ أبريل 2023

ويواجه اللاجئون تحدياتٍ مشتركة في الدول المجاورة، بما في ذلك عدم اليقين بشأن وضعهم القانوني، والحصول على الخدمات الأساسية، والتعليم، والرعاية الصحية، وإيجاد عمل، والمساعدة وتعتبر العناصر الفاعلة المحلية هي الجهة الرئيسية المقدمة للدعم للسكان المتضررين. ولمواجهة أزمة السودان بفعالية، من الضروري اتباع نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات النازحة والمضيفة كحد سواء.

كما سببت تلك الهجمات الجوية الموجهة ضد السكان انعدام الامن في المناطق والاحياء المأهولة بالسكان مما سببت موجة نزوح كبيرة ، حيث نزح حوالي 8.8 مليون شخص داخليًا وفر 3.2 مليون شخص إضافي إلى البلدان المجاورة بحلول ديسمبر 2024، بزيادة قدرها 1.5 مليون نازح منذ نهاية يناير 2024. وقد أدى تدمير المنازل والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل كبير، وتشير التقارير إلى أن أكثر من 25 مليون شخص، أي ما يزيد عن نصف السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع تأكيد المجاعة في خمس مناطق على الأقل بحلول ديسمبر 2024. ووفقًا لبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في السودان، كان أكثر من نصف السكان (26.5 مليون شخص) يواجهون جوعًا حادًا بحلول أغسطس 2024، مع تأثر حوالي 8.5 مليون شخص بمستويات الجوع الطارئة و755,000 شخص بمستويات الجوع الكارثية. وقد ساهم الصراع المسلح المستمر في انهيار اقتصادي، وتعطيل سلاسل الإمداد للغذاء والسلع الأساسية، وتوقف الأنشطة الزراعية، مع تدمير ونهب المحاصيل والمخزون.

**+25 مليون**
شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي

وقد أدت هذه الانتهاكات إلى موجات نزوح داخلي وخارجي واسعة النطاق ووفقًا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة حتى 3 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي النازحين من ولاية الخرطوم لوحدها 3,719,212 شخصًا، وتوزعوا على النحو التالي: نهر النيل (21%)، القضارف (15%)، النيل الأبيض (13%)، الولاية الشمالية (13%)، وشرق دارفور (10%). وفي الشرق، بلغ إجمالي النازحين 1.8 مليون، وتصدرت القضارف بنسبة 48% من النازحين من الخرطوم، تليها كسلا (49% من الجزيرة)، والبحر الأحمر (46% من الخرطوم).

وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن حوالي 30% من السكان (11.2 مليون شخص) نزحوا بحلول أوائل نوفمبر 2024، منهم 53% أطفال دون سن 18 عامًا و55% إناث. ومن بين هؤلاء، نزح 8.4 مليون شخص منذ بداية النزاع المسلح في أبريل 2023، وتعرض أكثر من مليون نازح داخلي من قبل أبريل 2023 لنزوح ثانوي.

وقد نزح داخليًا إلى 9,653 موقعًا في جميع الولايات الثماني عشرة، وتصدرت الخرطوم ولايات المنشأ بنسبة 32% (3,719,212 شخصًا)، تليها جنوب دارفور بنسبة 18% (2,080,174 شخصًا)، وشمال دارفور بنسبة 14% (1,641,178 شخصًا). وكانت هذه الولايات الثلاث أيضًا من بين الولايات الثلاث الأكثر استقبالًا للنازحين، إلى جانب القضارف.

وقد أدى النزوح إلى تعطيل التجارة والزراعة، مما فاقم من نقص الغذاء وارتفاع الأسعار. ووفقًا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح، تصدرت الخرطوم ولايات المنشأ للنازحين داخليًا بنسبة 32% (3,719,212 شخصًا)، تليها جنوب دارفور بنسبة 18% (2,080,174 شخصًا)، وشمال دارفور بنسبة 14% (1,641,178 شخصًا). وكانت هذه الولايات الثلاث أيضًا من بين الولايات الأكثر استقبالًا للنازحين، إلى جانب القضارف. وفي الشرق، تصدرت القضارف ولايات الاستقبال بنسبة 48% من النازحين من الخرطوم، تليها كسلا (49% من الجزيرة)، والبحر الأحمر (46% من الخرطوم

وقد سجلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة 52 حادثة نزوح مفاجئ بين 1 أكتوبر و30 نوفمبر 2024، أدت إلى نزوح حوالي 501,525 شخصًا، وتصدرت ولايات شمال دارفور وغرب دارفور والجزيرة ونهر النيل مناطق النزوح. وفي تقرير آخر، أشارت المصفوفة إلى زيادة النزوح في شمال دارفور وغرب دارفور ونهر النيل وسنار والخرطوم خلال سبتمبر وأكتوبر 2024.

وفيما يتعلق بأماكن الإقامة، بقي 58% من النازحين في المناطق الحضرية و42% في المناطق الريفية. وفي المناطق الحضرية، أقام 83% في الأحياء الحضرية و17% في المخيمات، بينما في المناطق الريفية، أقام 18% في المخيمات و82% في القرى الريفية. ومن حيث نوع المأوى، أقام 50% من الأسر النازحة مع عائلات ومجتمعات مضيفة، و17% في المخيمات، و16% في مستوطنات غير رسمية، و9% في المدارس والمباني العامة، و6% في مساكن مستأجرة، و1% في ملاجئ مؤقتة.

وقد لوحظت اختلافات إقليمية كبيرة، حيث أقام معظم النازحين في سنار والجزيرة مع أسر مضيفة، بينما أقام معظم النازحين في جنوب دارفور في المخيمات. وفي الشمال، أقام معظم النازحين مع أسر مضيفة أو في مساكن مستأجرة، بينما في وسط دارفور، أقام معظمهم في مواقع تجمع أو مخيمات رسمية.

وبحسب تقرير منظمة اللاجئين الدولية، وصل حوالي 700,000 نازح داخلي إلى جبال النوبة في جنوب كردفان منذ أبريل 2023. ووفقًا لليونيسف، بلغ عدد الأطفال النازحين 5 ملايين طفل بحلول سبتمبر 2024، ولم يذهب أكثر من 17 مليون طفل إلى المدارس، وتم استخدام أكثر من 3,200 مبنى مدرسي كملاجئ للنازحين."

**%500**
ارتفاع أسعار المواد الغذائية

وقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية داخل السودان، حيث أشارت تقارير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى تدهور حاد في الأشهر القادمة، مع وجود ظروف مجاعة في خمس مناطق، وخطر المجاعة في 17 منطقة أخرى. وفي جبال النوبة، يواجه 20% من الأسر نقصًا حادًا في الغذاء، ويعاني 30% من الأطفال من سوء التغذية. وقد أدى انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم الأوضاع الصحية والنفسية، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 500% في كادوقلي، ولجأ السكان إلى تناول الجلود والأعشاب البرية.

وقد نزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا وإلى البلدان المجاورة، مما يشكل أزمة الإنسانية في السودان معقدة ومتعددة الأوجه، فقد ارتفع عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية والحماية إلى حوالي 24.7 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان السودان ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أكثر من ثلث السكان يعانون بالفعل من أزمة جوع قبل النزاع و اثرت الحرب في أوكرانيا في تفاقم الأزمة في السودان ، حيث كان السودان يعتمد على أوكرانيا وروسيا في 80% من واردات القمح كما أدت التحديات المتعلقة بالنزاع إلى انقطاع التيار الكهربائي ومحدودية الإنترنت ونقص الوقود، مما زاد من إعاقة خدمات الرعاية الصحية الهشة.

في ظل الأرقام المفزعة التي كشفت عنها هذا التقرير وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بشأن المجاعة المتفشية في السودان، يشكل رفض عبد الفتاح البرهان وسلطات بورتسودان العسكرية الاعتراف بحجم الأزمة الإنسانية جريمة مركبة تتجاوز حدود الإهمال لتصل إلى مستوى الانتهاك الصارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. هذا الرفض المتعمد لا يعكس فقط عدم اكتراثهم بمصير الجوعى والنازحين، بل يكشف أيضًا عن نظرة قاسية تعتبر هؤلاء المدنيين مجرد أدوات في حرب عبثية أشعلوا فتيلها بالتحالف مع قيادات الحركة الإسلامية والميليشيات المتحالفة معهم.

في ظل هذا التجاهل، تتفاقم الأزمة الإنسانية يومًا بعد يوم، حيث يواجه ملايين السودانيين خطر المجاعة والأمراض وسوء التغذية الحاد، مما يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. يتجلى هذا التجاهل في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، واستخدام الغذاء والدواء كسلاح في الصراع، مما يشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، ويزيد من معاناة المدنيين ويهدد حقهم في الحياة.

إن هذا الموقف غير المسؤول من جانب سلطات بورتسودان العسكرية يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الثاني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنه يتعارض مع القيم الإنسانية الأساسية التي تحتم حماية المدنيين وتوفير المساعدة لهم في أوقات الأزمات.

في هذا السياق، يبرز الدور المحوري للمجتمع الدولي في تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، والضغط على السلطات العسكرية للاعتراف بحجم الكارثة الإنسانية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، والعمل على وقف الحرب وحماية المدنيين. يجب على المجتمع الدولي استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك العقوبات والتحقيقات الدولية، لضمان امتثال السلطات العسكرية القائمة لالتزاماتها القانونية والإنسانية

## التصنيف القانوني

يُشكل القانون الدولي إطارًا واسعًا ومتشعبًا لتنظيم قضايا اللجوء والنزوح، حيث تتداخل فيه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية مع القوانين الوطنية، لتحديد الحقوق والالتزامات المتعلقة بحماية الأشخاص الذين أُجبروا على ترك ديارهم، وتعتبر اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي يُحدد مفهوم اللاجئ، ويُعرف اللاجئ بأنه الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، بينما تُوفر المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي إطارًا قانونيًا لحماية النازحين داخليًا، وهم الأشخاص الذين أُجبروا على ترك ديارهم داخل حدود دولتهم، وتُحدد هذه المبادئ حقوق النازحين داخليًا في الحصول على الحماية والمساعدة، وتُحدد التزامات الحكومات تجاههم، كما يُوفر القانون الدولي الإنساني الحماية للمدنيين في حالات النزاعات المسلحة، بما في ذلك النازحين واللاجئين، ويحظر النزوح القسري، ويُحدد حقوق المدنيين في الحصول على المساعدة الإنسانية، ويُوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحماية لجميع الأشخاص، بما في ذلك النازحين واللاجئين، وتُضمن الحقوق الأساسية، مثل الحق في الحياة، والحق في السلامة، والحق في المأوى، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في التعليم، ويخضع اللاجئون لاتفاقية عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ويحق لهم الحصول على الحماية الدولية، والحق في عدم الإعادة القسرية، والحق في الحصول على المساعدة الإنسانية، بينما يخضع النازحون داخليًا للقوانين الوطنية والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ويحق لهم الحصول على الحماية والمساعدة من حكوماتهم، ويخضع الأشخاص عديمو الجنسية لاتفاقية عام 1954 الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 الخاصة بخفض حالات انعدام الجنسية، ويحق لهم الحصول على الحماية الدولية، والحق في الحصول على الجنسية،

ويخضع المهاجرون للقوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويحق لهم الحصول على الحماية من التمييز والاستغلال، ورغم ذلك، تُوجد فجوات في الحماية القانونية لبعض الفئات، مثل المهاجرين الذين يُجبرون على النزوح بسبب الكوارث الطبيعية، ويُواجه تنفيذ القوانين الدولية تحديات، خاصة في حالات النزاعات المسلحة، ويُوجد تباين في القوانين الوطنية المتعلقة باللجوء والنزوح، ويُعد القانون الدولي أداة حيوية لحماية حقوق النازحين واللاجئين، ولكن تنفيذه الفعال يتطلب تعاونًا دوليًا والتزامًا من الدول، وفي سياق الصراع السوداني، تتحمل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها مسؤولية جسيمة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى نزوح ولجوء الملايين؛ فمنذ اندلا ع الصراع في 15 أبريل 2023، أُجبر أكثر من 11 مليون شخص على مغادرة منازلهم، مما جعل السودان يحمل الرقم القياسي لأكبر عدد من النازحين داخليًا وأهم أزمة نزوح للأطفال على مستوى العالم.

## تعريفات

يُصنَّف النزوح واللجوء قانونيًا ضمن فئات متعددة، تتشابك فيها القوانين الدولية والإقليمية والوطنية، وتُحدد هذه التصنيفات بناءً على الأسباب الدافعة للنزوح، ووضع الأشخاص النازحين، والحقوق والالتزامات المترتبة على ذلك. فالنزوح الداخلي، على سبيل المثال، يشير إلى حركة الأشخاص داخل حدود دولتهم بسبب النزاعات المسلحة، أو العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، ويخضع النازحون داخليًا لقوانين دولتهم، مع وجود إطار قانوني دولي لحمايتهم، يتمثل في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

أما اللجوء، فيشير إلى حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية بسبب خوف مبرر من الاضطهاد على أساس العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، ويخضع اللاجئون لاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، والتي تحدد حقوقهم وواجباتهم، والتزامات الدول المضيفة. وفي سياق متصل، أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقريره الصادر في أكتوبر 2024 عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان إلى إعلان حالة الطوارئ في عدد من ولايات البلاد منذ اندلا ع الصراع في أبريل 2023، مما سمح "لقوات الامر الواقع والمخابرات، بما في ذلك المليشيات والحركات المسلحة، ومخابراتها العسكرية بما في ذلك اعتقال واحتجاز الأفراد ومداهمة المنازل والمتاجر.

## مقدمة

يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية وغير مسبوقة، تفاقمت بشكل كبير منذ استيلاء عبدالفتاح البرهان على مقدرات الجيش السوداني بدعم من المليشيا والحركات الاسلامية المتشددة في 15 أبريل 2023، مما أدى إلى نزوح ولجوء ملايين السودانيين، وجعلها واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم هذا النزوح القسري لم يدمر حياة المدنيين فحسب، بل أدى إلى تدهور خطير في جميع القطاعات الحيويةمنها قطاع التعليم والصحة و تدمير شبة شامل للبنية التحتية، حيث يواجه الأطفال خطر العودة إلى الأمية، ويتعرضون للتجنيد القسري في صفوف سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا التابعة لها ، والعنف الجنسي،وقد أدى هذا النزوح القسري إلى حرمان حوالي 11 مليون طفل سوداني من التعليم، بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية، خاصة الأطفال في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي. وقد تسبب النزاع في تعطيل عمل آلاف المعلمين وعدم صرف رواتبهم، فضلاً عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها الهجمات المستمرة على الطلاب. وقد تأثرت 8 ولايات سودانية بشكل مباشر، مما أدى إلى تعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة. وقد تخلى 6.4 مليون طفل مُسجّل في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي 10300 مدرسة بشكل مباشر، أي ما يزيد عن 50% من إجمالي المدارس في السودان وتم توثيق 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين. كما لوحظت زيادة في استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في عامي 2023 و2024، حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة، مما أدى إلى تدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية وإغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم. وفي خضم هذه الأزمات، يقع الأطفال فريسة للاستقطاب والتجنيد القسري من قبل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، ويُزج بهم في جبهات القتال، مما يخلف عشرات القتلى والمشوهين يومياً، وقد وثق التقرير تجنيد سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها لأكثر من 20,000 طفل، أي بزيادة خمسة أضعاف مقارنة بعام 2023 ويعيش النازحون في ظروف قاسية، بينما يعاني الملايين المحاصرون من نقص حاد في الغذاء والدواء. وتُشكل النساء والأطفال الأغلبية، ويواجهون مخاطر جسيمة، بما في ذلك سوء التغذية والعنف الجنسي، مع محدودية الوصول إلى المساعدات والرعاية الصحية. وتستخدم قوات

الجيش منازل المدنيين، مما يزيد من خطر العنف الجنسي، وتُعتبر الشوارع والمنازل غير آمنة للنساء، اللاتي يتم استهدافهن كجزء من غنائم الحرب، وتُعتبر النساء الفقيرات والنازحات من النزاعات السابقة الأكثر تضررًا.

كشفت حرب أبريل 2023 عن هشاشة الدولة السودانية، حيث أدى تركيز الخدمات في الخرطوم إلى انهيارها التام عند اندلاع القتال. دُمرت 80% من المرافق الصحية، وأُغلقت الجامعات والمدارس، وانهارت أجهزة الأمن، وامتد القتال إلى 14 ولاية من أصل 18. وفي يناير 2024، تفاقمت الأزمة بتعطيل قطاع الاتصالات، مما أثر على النظام المصرفي والجهود الإنسانية. وأدى غياب القانون إلى انعدام الأمن، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدمير الاقتصاد، وفشل الموسم الزراعي ونقص السيولة، مما زاد من معاناة السكان، خاصة في مناطق القتال. وقد حرم توقف الصناعات وفشل الموسم الزراعي ملايين السودانيين من الرواتب والمعاشات، وهدد الأمن الغذائي للنساء الريفيات، اللاتي يشكلن 80% من العاملين في الزراعة. وقد فاقمت الحرب من تأثيرات تغير المناخ والانهيار الاقتصادي، خاصة في دارفور والجزيرة والنيل الأبيض.

ومع امتداد الصراع ليشمل 14 ولاية، أصبح السودان بأكمله منطقة حرب نشطة، مما دفع السودانيين إلى النزوح المتكرر، وتُرتكب فظائع ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. وقد أدى انضمام بعض الجماعات المسلحة للجيش إلى تصعيد القتال، وتفاقم الأوضاع الإنسانية حيث نُقلت العمليات إلى بورتسودان، حيث تُسيطر حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة على وزارات رئيسية وقد عاد جهاز الأمن الوطني والمخابرات السابق إلى العمل، مما يخلق بيئة معادية للمنظمات الإنسانية، مما تسيس المساعدات الإنسانية والاغاثية.

في موقف أثار جدلاً واسعًا، نفى وزير الزراعة السوداني، أبو بكر البشري، خلال مؤتمر صحفي، وجود أي مؤشرات لمجاعة في البلاد، معربًا عن تشكيكه في البيانات التي نشرتها الأمم المتحدة والتي تشير إلى معاناة 755 ألف شخص من جوع كارثي. واعتبر الوزير أن هذا الرقم لا يمثل نسبة كبيرة مقارنة بإجمالي عدد السكان، وبالتالي لا يمكن وصف الوضع الحالي بالمجاعة.

هذا التصريح يتعارض مع تقارير منظمات إنسانية دولية وأممية تحذر من تفاقم الأوضاع الإنسانية في السودان، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، ونقص حاد في الغذاء والدواء في مناطق النزاع.

ويأتي نفي الحكومة السودانية في وقت يواجه فيه الملايين في السودان خطر المجاعة، حيث أدى القتال إلى نزوح واسع النطاق وتعطيل الزراعة وتدهور الوضع الاقتصادي. وقد أعربت منظمات الإغاثة عن قلقها البالغ إزاء نقص التمويل الذي يعيق جهودها لتقديم المساعدة للمحتاجين حيث تواصل المنظمات الدولية والامم المتحدة جهودها لتوفير المساعدات الانسانية للمحتاجين كما تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها الإنسانية لدعم الشعب السوداني في ظل الأزمة الراهنة، وقد خصصت الإمارات 100 مليون دولار لدعم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، وقدمت مساعدات إغاثية بقيمة 30 مليون دولار للاجئين السودانيين في دول الجوار، بالإضافة إلى 130 مليون دولار مساعدات إنسانية مباشرة ،كما أنشأت الإمارات جسورًا جوية وبحرية لنقل الإمدادات الطبية والغذائية، وافتتحت مستشفيين ميدانيين في تشاد لتقديم الدعم الطبي للاجئين. ووقعت اتفاقيات مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم مساعدات غذائية طارئة للسودانيين، كما أطلقت مبادرات إنسانية لدعم اللاجئات السودانيات في تشاد وشاركت الإمارات في الاجتماعات الدولية لتنسيق الجهود الإنسانية في السودان، وأعلنت عن تمويل إضافي بقيمة 200 مليون دولار لدعم هذه الجهود.

## المنهجية

اعتمد هذا التقرير على منهجية بحثية شاملة لتوثيق الممارسات والتحديات اليومية للاستجابة للأزمة في السودان، حيث جمع فريق العمل معلومات من الفاعلين الدوليين والامم المتحدة وكذا مراكز المختصة ومراكز الابحاث وشركائنا ووالناشطين المحليين في ولايات مختلفة، وأجرينا مقابلات المئات من السكان والنازحين داخليًا وخارجيا في المناطق الساخنة في الخرطوم وكردفان ودارفور وولاية الجزيرة وولايات أخرى خلال فترة التقرير ، وقد اعتمدنا في منهجيتنا على جمع المعلومات وتوثيق وتحليل شهادات الضحايا والمعلومات الميدانية، بهدف تقديم صورة شاملة للوضع الإنساني، وتحديث الأوضاع حتى فبراير ٢٠٢٥، لضمان تقديم معلومات دقيقة وحديثة كما عملنا فريقنا على عدة مراحل منها المتابعة والتحليل ورصد المواقف والاحصائيات الدولية وبيانات المنظمات ومراكز الدراسات وتقارير المنظمات الدولية العاملة في السودان

## خلفية الصراع

بدء تدمير مؤسسات الخدمة المدنية منذ البدايات الأولى لحكومة الإنقاذ حيث تم تدميرها في شهر أغسطس من عام ١٩٨٩ بعد أسابيع قليلة من الانقلاب العسكري للسيطرة على مفاصل الدولة والذي عرف بسياسة التمكين وذلك بالتزامن مع هجماتها الأولى لتدمير قطاعات الدولة السودانية عندما أطلقت الحركة الإسلامية حملات تطهير وتشريد منهجية في جميع مؤسسات القطاع العام بما فيها المؤسسات الرقابية مستهدفة جميع الموظفين والعمال والمهنيين غير الموالين للحركة الإسلامية وابدالهم بالموالين لها .

يمثل انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي نفذه قائد سلطة بورتسودان العسكرية عبد الفتاح البرهان لمحاولة الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح والسيطرة على مؤسسات الدولة وتقويضها ، بمساندة من المليشيات الإسلامية الإرهابية المتحالفة معها نقطة تحول جذرية في مسار السودان، حيث قوض بشكل كامل الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، وأشعل فتيل الصراع الحالي حيث تشير التقديرات إلى أن الجماعات الإسلامية المسلحة لعبت دورًا محوريًا في التخطيط للحرب وإشعال فتيلها، بهدف إعادة تشكيل المشهدين العسكري والسياسي، وتغيير موازين القوى، والسعي للعودة إلى السلطة وتقويض الحكومة المدنية بقوة السلاح . وقد تعزز نفوذهم بشكل ملحوظ في دوائر صنع القرار السياسي والعسكري في سلطة بورتسودان العسكرية، وأصبحوا يمثلون التيار الرئيسي المعارض للمفاوضات والتسويات السياسية ، فبدلاً من الاستجابة للضغوط الدولية والإقليمية، أصرت سلطات بورتسودان العسكرية على التمسك بالسلطة، مما أدى إلى اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023.

في أكتوبر 2021، أطاح عبد الفتاح البرهان بنظام الشراكة المدنية العسكرية، منهيًا بذلك المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018. وبعد عامين من الفشل في ترسيخ شرعيته، ومواجهة رفض محلي ودولي، اضطر البرهان إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير. حيث ظلت العملية السياسية تراوح مكانها طوال عام ٢٠٢٢ عقب استقالة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك في ٢ يناير ٢٠٢٢ وفي ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وقعت القيادة العسكرية وعدد من الأحزاب والحركات المسلحة على الاتفاق الاطاري على فترة انتقالية مدتها فقط سنتين يهدف إلى استعادة الحكم المدني. ومع ذلك، تراجع البرهان عن هذا الاتفاق، مدعومًا بتحالف مع الحركات والمليشيات الإسلامية المتشددة، وفي ١١ ابريل ٢٠٢٣ م بدأت تحركات عسكرية للجيش السوداني ونقل عدد من المركبات

بجانب عدد من المباني وتمركزت دبابات الجيش السوداني في الخرطوم وشيدت سياجا في المنطقة المحيطة بوزارة الدفاع وهذا ما اعتبرته قوات الدعم السريع بمثابة خطوة انقلابية خطيرة أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الخرطوم، إثر هجوم مفاجئ من الجيش على قاعدة سوبا التابعة لقوات الدعم السريع، تبعته غارات جوية مكثفة على قوات الدعم السريع

لقد شهدت الفترة التي سبقت اندلا ع الحرب تصاعدًا ملحوظًا في نفوذ الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية، فبعد انقلاب أكتوبر 2021، عمل البرهان على إعادة تمكين عناصر الحركة في مؤسسات الدولة، وإعادة تعيينهم في مناصب قيادية، وإعادة الممتلكات المصادرة. وقد أتاحت هذه الخطوات للحركة الإسلامية فرصة لتشكيل كتائب مسلحة، ذات هياكل قيادية مستقلة عن الجيش، وتبني موقفًا سياسيًا داعمًا للحرب، ورافضًا للمفاوضات والتسويات السلمية.

وفي مايو 2023 انهيار مفاوضات السلام التي توسطت فيها الولايات المتحدة والسعودية وفي أكتوبر 2023 مجلس حقوق الإنسان يصوت لصالح إنشاء لجنة للتحقيق في جرائم الحرب وفي ديسمبر 2023 تأجيل مفاوضات جدة للمرة الثانية وفي نوفمبر 2024 روسيا تستخدم الفيتو لمنع إقرار المقترح البريطاني في مجلس الأمن، الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وحوار شامل.

علق الجيش السوداني مشاركته في المفاوضات التي جرت في السعودية في ٣١ مايو ٢٠٢٣ حيث استأنفت القوات الجوية بقصف قوات ومواقع الدعم السريع وكذا استخدام المدفعية الثقيلة لقصف مباني العامة والخاصة في الخرطوم ولم تلتزم بما تم الاتفاق علية في اعلان جدة الانساني

وفي ١٥ ابريل ٢٠٢٣ دعت جامعه الدول العربية في بيان لها ايقاف الفوري للاشتباكات والعودة السريعة الى مسار السلام لحل الازمة وفي يونيو ٢٠٢٣ رفض البرهان دعوة الاتحاد الافريقي والهئية الحكومية للتنمية إيقاد والتي كلفت بلجنة رباعية برئاسة كينيا وعضوية جنوب السودان وجيبوتي واثيوبيا وقاطع البرهان قمة دعت لها ايقاد حيث عقدت قمة طارئة عقدت في اوغندا في ١٨ يناير ٢٠٢٤

في ١٥ ابريل ٢٠٢٤ م الذكرى السنوية الاولى للحرب عقد في باريس لبحث معالجة ضعف تمويل الطوارى في السودان والدول المجاور ولم ترحب سلطات الامر الواقع العسكرية بالمؤتمر وانتقدت الحكومة الفرنسية لاستضافتها المؤتمر

يشكل استمرار هذا النظام الانقلابي في السلطة، الذي يفتقر إلى الشرعية الداخلية ويواجه اتهامات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعلى رأسهم عبدالفتاح البرهان الذي يخضع لعقوبات لارتكابه جرائم ضد الإنسانية ترقى الى جرائم حرب عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. وتؤكد هذه الاتهامات تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي والعقوبات الأمريكية المفروضة على قياداته. علاوة على ذلك، يعكس رفض البرهان لمشاركة حكومته في مفاوضات جنيف، التي جرت برعاية دولية وأممية، تأثير القوى المتشددة داخل المؤسسة العسكرية، مثل كتائب الحركة الإسلامية ورموز النظام السابق ومليشيا البراء بن مالك.

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية، اجتذبت سلطات الأمر الواقع العسكرية دعمًا من الميليشيات المتمردة والجماعات المسلحة العرقية، بما في ذلك حركات موقعة على اتفاق جوبا للسلام، وفصائل سودانية شرقية، وقوات الاحتياطي المركزي، وكتائب المقاومة الشعبية، وكتائب التعبئة الشعبية، وميليشيات مثل لواء البراء بن مالك.

وقد حاولت الجهود الدولية التوسط لإنهاء الصراع، حيث تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا في مارس 2024 يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. ومع ذلك، رفضت سلطات البرهان العسكرية اقتراحًا لوقف إطلاق النار في رمضان 2024، ورفضت حضور محادثات وقف إطلاق النار في سويسرا في أغسطس 2024، والتي حضرها قوات الدعم السريع. يُظهر سياق الاحداث في السودان تصاعدًا مستمرًا في الأزمة، وتفاقمًا للأوضاع الإنسانية، وتحديات جمة تواجه جهود السلام الدولية

واعتبارًا من أكتوبر 2024، ظلت الأزمة الإنسانية في السودان "شديدة"، مع انتشار سوء التغذية والنزوح وتفشي الأمراض. وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في ديسمبر 2024 إلى أن الوضع هو "أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم"، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى المساعدات الإنسانية والحماية. وأشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى "أزمة متعددة الأبعاد كارثية"، مع نزوح حوالي 11.5 مليون شخص داخليًا، وأزمة حماية غير مسبوقة

تشمل الاتجار بالبشر، والاستغلال، وزواج الأطفال، والتجنيد القسري، وعمل الأطفال، والعنف الجنسي".كما أدت هذه الهجمات الى تدمير قاطعي الاتصالات والكهرباء.

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديدًا جسيمًا للأمن والاستقرار الإقليميين، لا سيما في منطقة البحر الأحمر. فبالإضافة إلى التدهور الإنساني الكارثي، تساهم الممارسات الخطيرة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية الانقلابية، مثل تجنيد المرتزقة من دول مجاورة وتعاونها مع جماعات متطرفة وكذا تمكين مليشيا إرهابية بالقرب من البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية قد يؤدي الى تكرار سيناريوهات الحوثين خصوصا بأن سلطات البرهان تتلقى نفس الدعم من ايران، وقد تؤدي هذه الممارسات الى تأجيج الصراع وتوسيع دائرته. وتؤكد التصريحات المتناقضة لقيادة سلطات الامر الواقع العسكرية حول جهود السلام مدى عزلتها وتشبثها بالحكم، مما يعكس فشلها في إدارة الأزمة. إن استمرار الصراع ووجود فصائل مسلحة متطرفة، مدعومة بالسلاح المتقدم، يزيد من مخاطر انتشار الفوضى وتمدد النفوذ الإقليمي للجماعات المتطرفة، مثل الحركات والمليشيات المسلحة، الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار المنطقة بأسرها.

في ظل هذا الوضع المعقد، تبرز الحاجة الملحة لتشكيل حكومة مدنية تستند إلى ميثاق السودان التأسيسي، الذي يحظى بدعم واسع من مختلف القوى السياسية، كخطوة ضرورية نحو استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق السلام المستدام في السودان

وبعد نحو عامين من حرب مدمرة في السودان، أجرت السلطة التي يقودها البرهان والمليشيا المتحالفة معه من بورتسودان، ثالث تعديل على الوثيقة الدستورية يعتبر الأكبر لما تضمنه من تبديل جوهري في بنود الوثيقة، إذ تم تعزيز سيطرة العسكريين على السلطة، بمنحهم 6 أعضاء في مجلس السيادة من أصل 9 أعضاء بما في ذلك رئيس المجلس، وفق التعديلات المنشورة في الجريدة الرسمية، واطلعت عليها (عاين )وفيما يتعلق بالصراع العسكري، تتهم قوات الامر الواقع العسكرية بنشر معلومات مضللة ودعاية وخطاب كراهية، وانها تلقت أسلحة من إيران ودول أخرى، على الرغم انها تخضع لعقوبات منذ عام 2005 حيث يتم تسليح مليشيات متشددة وارهابية منها ، حركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – عقار، وحركة تحرير السودان – ميني ميناوي، فضلاً عن جماعات حركة تحرير السودان – تمبور، حركة تحرير السودان – التحالف السوداني ذات الأغلبية المساليت وبعض

الفصائل السودانية الشرقية مثل الكتيبة الشرقية (بقيادة موسى محمد) وشملت القوات الأخرى التي تدعم القوات المسلحة السودانية قوة الاحتياطي المركزي شبه العسكرية ، وكتائب المقاومة الشعبية، فضلاً عن كتائب التعبئة الشعبية (المستنفرين) والميليشيات مثل لواء البراء بن مالك الإسلامي. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن المقاتلين الإسلاميين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في الهجمات التي شنتها قوات امر الواقع العسكرية

وفي أوائل مارس/آذار 2024، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية.

وفي ٢٠١٥ رفضت القوات المسلحة السودانية، قبول اقتراح بوقف إطلاق النار طوال شهر رمضان

وعُقدت محادثات أخرى لوقف إطلاق النار استضافتها سويسرا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في سويسرا في أغسطس 2024. وقد حضرها قوات الدعم السريع ولكن القوات المسلحة السودانية رفضت الحضور

## تحديد المسئولية

بناءً على التقارير والمعلومات الموثقة، يخلص هذا التقرير إلى أن سلطات بورتسودان العسكرية في السودان والقوات المتحالفة معها قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب، وذلك من خلال فرض حصار خانق على المدنيين في ولايات الخرطوم والجزيرة ودارفور وولايات ومدن أخرى، وتقييد وصول المساعدات الإنسانية والغذائية إليهم. حيث يرقى هذا الحصار إلى عقاب جماعي وتجويع للمدنيين، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، وثقت التقارير هجمات عشوائية وغير متناسبة على الأحياء السكنية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، وتدمير المنشآت المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وقد فشلت سلطات الأمر الواقع العسكرية في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، واستخدمت أسلحة دقيقة وغير دقيقة في مناطق مكتظة بالسكان، دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. كما أنها لم تقدم أي تحذيرات أو تدابير لحماية المدنيين، مما يشير إلى تعمدها شن هذه الهجمات مع علمها بتزايد المخاطر على المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثاني، يلزم أطراف النزاع بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

خلصت تحقيقات هذا التقرير إلى تحديد مسؤولية شاملة عن الانتهاكات والجرائم الموثقة، حيث تقع المسؤولية المباشرة على قوات بورتسودان العسكرية الانقلابية بقيادة عبد الفتاح البرهان، والميليشيات المتحالفة معها ، والتي تشمل بشكل أساسي كتائب الحركة الإسلامية وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم ، وقادة درع السودان بقيادة أبو عاقلة محمد أحمد "كيكل"، وقيادة لواء البطانة، وكتيبة البراء بن مالك بقيادة المصباح أبو زيد ( تصريح ياسر العطا خلال خطاب لة امام عدد من المقاتلين في يناير ٢٠٢٤ بالقول الحق يجب ان يقال هناك مجموعات كبيرة من الاسلاميين تقاتل معنا ، ومليشيا البرق الخاطف، وقطاع الشمال /فصيل مالك عقار والاستخبارات العسكرية التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية وقوات الشرطة السودانية واغلبها أدرجت في قوائم العار لارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الطفولة في السودان تمتد هذه المسؤولية لتشمل المسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها عبد الفتاح البرهان، وقادة الميليشيات، والقادة العسكريون، والمرؤوسون المباشرون الذين شاركوا في التخطيط أو ارتكاب أو التحريض على هذه الجرائم، أو الذين كانوا على علم بارتكابها ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى المسؤولين عن نشر خطاب الكراهية والعنف الذي يساهم في تأجيج الصراع.

وقد أكدت التقارير الموثوقة استخدام قوات سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية أسلحة متفجرة بشكل عشوائي في المناطق السكنية، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة ومتفجرات غير تقليدية، مما أسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، وأثار مخاوف جدية بشأن تصعيد العنف الطائفي في السودان، ونذر بتمدد الصراع إلى مناطق أخرى كما أشارت أنباء موثوقة إلى استخدام قوات بورتسودان بقيادة عبدالفتاح البرهان أسلحة كيميائية في هجمات متعمدة على المدنيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما يستدعي تحقيقًا عاجلًا من بعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان.

وفي ظل تدهور حالة الجهاز القضائي في السودان وتدخل سلطات بورتسودان في عمل القضاء، تثار شكوك جدية بشأن حيادية واستقلالية اللجان الوطنية للتحقيق التابعة لسلطات بورت سودان العسكرية، والتي تركز جهودها بشكل انتقائي على انتهاكات قوات الدعم السريع، متجاهلة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات الامر الواقع العسكرية وقواتها المتحالفة. هذا الانحياز الواضح يضعف مصداقية هذه اللجان، ويؤكد الحاجة إلى توسيع ولاية محكمة الجنايات الدولية، والضغط على حكومة البرهان للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق وزيارة المناطق التي تحت

سيطرتهم، حتى تتمكن من إجراء تحقيقات شاملة في جميع الانتهاكات المرتكبة، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا السياق، نشيد بترحيب وتعاون قوات الدعم السريع مع البعثة ودعوتهم لزيارة مناطق سيطرتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب ما يسمى القوات المشتركة للمليشيات المسلحة، الذي يضم حركات مثل حركة تحرير السودان/جيش مني أركو مناوي ( حركة منشقة من فصيل عبدالواحد محمد نور عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واكدة في مؤتمر حسكنيتة ( جنوبي شرق دارفور) في أكتوبر ٢٠٠٥ حتى وقع مني أراكو اتفاق ابوجا وعلى ضوء ذلك التوقيع خسر معظم قواته )وحركة العدل والمساواة ( نشبت خلافات بين رئيس الحركة خليل ابراهيم وبحر ادريس **أبو** قردة نائب الرئيس **والأمين** العام وانقسمت ) ، وقوات درع السودان ومليشيات البراء بن مالك المتشددة في استمرار ارتكاب الجرائم والفضائع بحق السكان المدنيين ، حيث يقدم الدعم لسلطات الأمر الواقع العسكرية وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الأمر الواقع العسكرية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، تعتمد على تحالفات مع جماعات مسلحة غير حكومية، وتتلقى مساعدات عسكرية من دول أجنبية، مما يزيد من تعقيد الوضع وتعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

## الهجمات الجوية والقصف المدفعي البري العشوائي

يشهد السودان، منذ استيلاء قوات بورتسودان العسكرية على مقدرات الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معها على الاتفاق الأطاري في أبريل 2023، تدهورًا حادًا في حالة حقوق الإنسان، حيث ارتكبت سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها بشكل خاص، انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، واستهداف البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمنشآت التعليمية. وتشير البيانات الموثقة في هذا التقرير إلى وقوع مجازر وحشية ضد المدنيين، خاصة في المناطق التي تشهد اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى موجة نزوح ولجوء حادة. وتؤكد هذه الانتهاكات بأن الصراع في السودان يتجاوز مجرد نزاع مسلح، ليصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وثق هذا التقرير ما لا يقل عن 726 هجومًا على المؤسسات التعليمية، ارتكبتها قوات بورتسودان الواقع العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، حيث بلغت عدد الهجمات الجوية على المؤسسات التعليمية 136 غارة جوية، منها 49 هجومًا

**726 هجوماً**
**على المؤسسات التعليمية**

على مؤسسات التعليم العالي. كما تعرضت 61 مؤسسة للقصف المدفعي. وقد استخدمت الأسلحة المتفجرة نتيجة القصف الجوي في حوالي ثلث الهجمات على التعليم، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. تضررت 214 مؤسسة تعليمية (مدارس – معاهد – جامعات) كليًا، و315 مؤسسة تعليمية (مدارس – معاهد – جامعات) جزئيًا، وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل وإصابة واختطاف واعتقال أكثر من 2000 طالب ومعلم وحرمان الطلاب من حقهم في التعليم الآمن. وقد أدى هذا الوضع إلى تآكل قيمة مرتبات المعلمين وتناقص قوتها الشرائية، مما أثر على الوضع الاقتصادي للمعلمين ودفعهم للنزوح الداخلي واللجوء لدول الجوار كما تسببت الحرب في تفاقم معاناة المواطنين والمعلمين على حد سواء، واضطر الكثير منهم للنزوح المتكرر. فقد تم حرمان حوالي 11 مليون طفل سوداني من التعليم، بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية بسبب الانقطاع الطويل عن الدراسة، وخاصة الأطفال في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي. وقد أدى هذا الانقطاع الطويل عن الدراسة إلى تراجع مستوى التعليم، وزيادة نسبة التسرب المدرسي، وتفاقم مشكلة عمالة الأطفال والزواج المبكر، كما تم تعطيل عمل الآلاف المعلمين وعدم صرف مرتباتهم فضلًا عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها هذه الهجمات على الطلاب. وقد تأثرت 8 من ولايات السودان الثماني عشرة، منها مناطق الخرطوم وكردفان ودارفور بتلك الهجمات، مما أدّى إلى اضطرابات كبيرة وتعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة. وقد تخلّى 6.4 مليون طفل مُسجّلين في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي 10300 مدرسة بنسبة تزيد عن 50% من إجمالي المدارس في السودان بشكل مباشر اثر الهجمات المستمرة أو أُغلقت قسرًا. بالإضافة إلى ذلك، نزح أكثر من 3.5 مليون شخصًا داخليًا منذ بداية النزاع بينهم أكثر من مليون طفل في سن المدرسة نزحوا داخليًا، حيث وثقنا عدد 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين. وقد لوحظ أيضًا زيادة في استخدام المدارس والجامعات عسكريًا في عامي 2023 و2024، حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية وتدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية، مما أدى إلى إغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم.

إلى جانب ذلك، تسببت الهجمات الجوية التي تنفذها سلطات بورتسودان العسكرية في إغلاق العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وحرمان المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. وتشمل الهجمات قصفًا واستهدافًا مباشرًا للمستشفيات، واستخدامًا للطائرات المسيّرة، ومقتل العاملين الصحيين، وعرقلة الخدمات الطبية،

وتفاقم الأزمة الإنسانية. ومنذ اندلاع النزاع في منتصف أبريل 2023 وحتى 28 فبراير 2025، وثقنا في هذا التقرير عدد 1914 هجومًا على نظام الرعاية الصحية، توزعت في 615 هجومًا جويًا نفذته الطائرات الحربية، و227 حادثة غارات جوية بطائرات بدون طيار. وقد تعرضت المرافق الصحية للتدمير المتكرر المنهجي والمتعمد 419 مرة، بما في ذلك 62 مستشفى من إجمالي 87 مستشفى. ومن بين هذه المستشفيات والمراكز، تضررت أكثر من 35 منشأة طبية وصحية في أكثر من حادثة واحدة، كما تم الاستيلاء على المرافق الصحية في 149 مناسبة وتحويلها إلى ثكنات عسكرية.

تثير الغارات الجوية التي تنفذها بورتسودان العسكرية مخاوف جدية بشأن امتثالها للقانون الإنساني الدولي، وخاصة فيما يتعلق بمبادئ الاستهداف، حيث وثق هذا التقرير العديد من الحالات التي أصابت فيها هذه الغارات مدنيين وأعيانًا مدنية ومنشآت صحية، مما أسفر عن وقوع ضحايا وإلحاق أضرار جسيمة. وقد أدى توقف ما بين 70–80% من المؤسسات الصحية في السودان عقب اندلاع الحرب إلى حرمان ملايين السودانيين من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. واستخدمت سلطات البورتسودان العسكرية الطائرات بدون طيار على نطاق واسع لأغراض المراقبة وتنفيذ الهجمات، وقد وثقنا عددًا كبيرًا من حوادث الغارات الجوية بطائرات بدون طيار أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين، مع ملاحظة مقلقة بأن الخسائر المدنية الناجمة عن هذه الغارات قد ازدادت طوال عامي 2023 و2024. وتثير هذه الحوادث مجتمعة تساؤلات خطيرة حول مدى التزام سلطات بورتسودان العسكرية بمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم، وتؤكد على الحاجة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة من قبل بعثة تقصي الحقائق لتحديد المسؤولية عن هذه الانتهاكات.

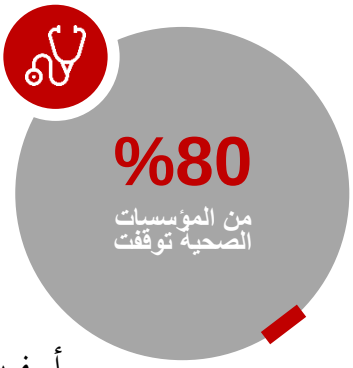


وقد توزعت هذه الحوادث على نطاق واسع في 12 ولاية سودانية من أصل 18 ولاية، لكن الخرطوم سجلت أكثر من نصفها، وشهدت ولايات دارفور والجزيرة زيادة كبيرة في عدد الحوادث. ووقع ثلثا الحوادث في مرافق صحية، حيث أبلغت عن حوادث تهديد وعنف متعددة. ونظرًا لأن العديد من أفضل المستشفيات السودانية تقع في وسط الخرطوم، الذي شهد قصفًا جويًا عنيفًا، فقد اضطر الأطباء إلى اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم ومرضاهم. وقد وقعت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية بشكل رئيسي خلال القصف الجوي، وقد تعرضت المستشفيات لقصف مباشر ومتكرر، مما أدى إلى تدميرها وإلحاق أضرار جسيمة بها.

يشهد السودان تصعيدًا خطيرًا في الانتهاكات الجوية، حيث وثقت تقارير متعددة غارات جوية مكثفة تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية.

**جريمة قصف بلدة كوما المستمرة الممنهجة من قبل قوات سلطات بورتسودان العسكرية**

تحولت بلدة كوما، الواقعة في قلب شمال دارفور، إلى مسرح لجريمة حرب مروعة، حيث تعرضت لسلسلة من الغارات الجوية الوحشية التي نفذتها قوات بورتسودان العسكرية، والتي استمرت على مدار ثمانية أشهر متواصلة، من مارس إلى نوفمبر 2024. هذه الهجمات الممنهجة، التي بلغت 52 غارة جوية، لم تخلف وراءها سوى دمارًا شاملاً وخسائر فادحة في الأرواح، لتتحول البلدة إلى مدينة أشباح ،لم تكن هذه الغارات مجرد عمليات عسكرية، بل كانت حملة إبادة ممنهجة استهدفت المدنيين الأبرياء في منازلهم وأسواقهم ومستشفياتهم. تحولت الأحياء السكنية إلى مقابر جماعية، والمنازل إلى ركام، والسماء إلى جحيم يمطر قنابل الموت، مما يشير إلى نمط واضح من استهداف المدنيين العزل يستذكر السيد "إبراهيم"، أحد سكان كوما، تفاصيل تلك اللحظات المروعة قائلاً: في اليوم الأسود داك من أكتوبر، كنا قاعدين في حوش بيتنا، فجأة سمعنا صوت طيارات جاية زي الرعد. ما فهمنا الحاصل إلا القنابل بدت تنزل زي المطر، قلبت الدنيا علينا جحيم. شفت جيراني وأصحابي بيقعوا واحد ورا التاني، والبيوت بتتهد فوق رؤوسهم. صرخات النسوان والعيال ملت المكان، والجثث متناثرة في كل حتة. والله ما كنت متخيل أشوف رعب زي دا في حياتي."

في غارة واحدة فقط، سقط 61 شهيدًا بريئًا، بينما أصيب 207 آخرون بجروح بالغة، وفقًا لشهادات موثقة من السكان المحليين ومصدر طبي . يؤكد الناجون أن الغارات الجوية لم تكن تستهدف مواقع عسكرية، بل كانت تستهدف المدنيين العزل

يشهد السيد (أ،م، ع) أحد شهود العيان، قائلاً: "يا أخوانا، كنا في السوق، فجأة الطيارات بدت تقصف فينا. ما كان في أي مسلحين، كنا بس مدنيين بنحاول نبيع ونشتري بضائعنا. لكن الطيارات ما رحمتنا، قتلت وجرحت أبرياء كتير، وحولت السوق لساحة حرب."

إضافة إلى شهادات السكان المحليين، يقدم العاملون في المجال الطبي في المنطقة شهادات مروعة توثق حجم الفظائع التي ارتكبت. يقول الدكتور (ع ،أ) وهو طبيب في كوما: يقول يا جماعة، استقبلنا أعداد مهولة من الجرحى

والمصابين، الإصابات كانت بشعة، أغلبها نتيجة شظايا القنابل والمتفجرات. شفنا حالات بتر للأطراف، وحروق بالغة، وإصابات في الرأس والصدر. كانت مشاهد ما بتتنسي. تبقى بلدة كوما شاهدة على هذه المأساة الإنسانية، وتظل ذكريات الضحايا محفورة في قلوب الناجين، الذين يطالبون بالعدالة والإنصاف. إنهم يطالبون العالم بأن لا ينسى مأساتهم، وأن يعمل على تحقيق العدالة لهم، وأن يضمن عدم تكرار مثل هذه الفظائع.

وأكدت التقارير الصادرة عن مختبر أبحاث الشؤون الإنسانية في كلية ييل للصحة العامة، استنادًا إلى بحث مفتوح المصدر، أن غارة جوية وقعت في 4 أكتوبر قتلت ما لا يقل عن 65 شخصًا وجرحت حوالي 200 آخرين، ووُصفت بأنها واحدة من أكثر الغارات الجوية دموية في الصراع الحالي.

**جريمة استهداف منطقة كبكابية شهادات دامية على جرائم حرب**

تحولت دارفور إلى ساحة حرب جوية، حيث استهدفت الغارات المتواصلة المدن والبلدات، مخلفة وراءها دمارًا هائلاً ومعاناة لا توصف. ففي كبكابية بشمال دارفور، شهدت البلدة 20 غارة جوية وحشية بين أبريل ونوفمبر 2024، أسفرت عن استشهاد 30 مدنيًا بريئًا من قبل طيران سلطات بورتسودان العسكرية ،يقول "عبد الله"، أحد سكان كبكابية، واصفًا هول ما حدث: "يا أخوانا، الطيارات دي ما خلت لينا حاجة، كل يوم والتاني قنابل تنزل علينا زي المطر. قتلوا ناس أبرياء ما عندهم ذنب، بيوتنا اتهدت، وسوقنا اتحرق. ربنا ينتقم منهم.

وفي ديسمبر 2024، وثقت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان أضرارًا جسيمة لحقت بالبنية التحتية في شمال دارفور، نتيجة لغارات جوية نفذتها قوات بورتسودان العسكرية، استهدفت المرافق الصحية والأسواق، مما فاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة مصدر طبي تحدث لفريق الرصد قائلا "يا جماعة، المستشفيات اتهدت، ما في مكان نعالج فيهو المرضى. الناس بتموت قدام عيونا، وما قادرين نعمل ليهم حاجة. ربنا بس يرحمهم امتدت نيران الحرب إلى شرق دارفور، حيث استهدفت غارة جوية مدينة الضعين، وألحقت أضرارًا جسيمة بمستشفى وسوق المدينة، أحد سكان الضعين، يروي: "كنا في السوق لما الطيارات بدأت تقصف. الدنيا اتقلبت جحيم، ناس بتموت وناس بتجري، والمستشفى اتدمر. ما عارفين نعمل شنو، وين نروح؟تُظهر هذه الشهادات المروعة نمطًا واضحًا من استهداف المدنيين والأعيان المدنية، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني. وتدعو منظمات حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق مستقل في هذه الجرائم، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

## مجزرة في مركز إيواء نيالا: قصف جوي يودي بحياة نازحين ويصيب العشرات [1]

في جريمة مروعة، استهدف طيران سلطات بورتسودان العسكرية مركز إيواء نازحي الفاشر في مدرسة نيالا الثانوية بمدينة نيالا، جنوب دارفور، بقصف جوي عنيف مساء الثلاثاء،17 ديسمبر 2024 مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين، بينهم نازحتان، وإصابة 21 آخرين بجروح، من بينهم أطفال. وقد أفادت الشاهدة (م.ن.أ)، وهي نازحة تقيم في المركز، بأن القصف استهدف بشكل مباشر مباني المدرسة التي تؤوي مئات الأسر النازحة من الفاشر. وقد وصفت الشاهدة لحظات الرعب التي عاشها النازحون، حيث كانت الطائرات الحربية تلقي براميل منفجرة على المباني، مخلفة وراءها دمارًا شاملاً وجثثًا متناثرة. وأكد محمد هاشم أبو الزاكي، مدير منظمة بلدنا من نيالا، في مقابلة مع راديو دبنا شهادة الشاهدة، وأشار إلى وجود شخص آخر تحت الأنقاض، وأن أحد المعلمين أصيب خلال القصف وتضرر منزله المجاور للمدرسة. وقد أكد متطوعون في المركز أن القصف تسبب في حالة من الرعب والهلع بين النازحين، وأن بعضهم فروا من المركز خوفًا على حياتهم. وقد كشف شاهد عيان أن القصف استهدف أيضًا مطار نيالا الدولي وعددًا من أحياء المدينة، وأن عدد الضحايا والخسائر قد يكون كبيرا . وقد أدان رئيس الإدارة المدنية في جنوب

دارفور، محمد أحمد حسن، القصف، ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات لوقف القصف الجوي وحظر الطيران في جميع أنحاء السودان. في ديرة لراديو دبنغامن جانبه، قال حافظ صالح، مسؤول الرعاية الاجتماعية بولاية جنوب دارفور، إن معظم الضحايا من الأطفال النازحين، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لحماية المدنيين. ويُشار إلى أن هذا القصف هو الرابع من نوعه الذي يستهدف مدينة نيالا منذ الأسبوع الماضي، مما يثير مخاوف جدية بشأن تصاعد العنف واستهداف المدنيين في المنطقة.

## انهيار الأمن الغذائي والصحي

يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية تتمثل في تدهور حاد للأمن الغذائي والمائي، حيث تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب التدمير المتعمد للمحاصيل، وتعطيل إنتاج أو استيراد المدخلات الزراعية، والتحول إلى المحاصيل النقدية. وقد ازدادت حدة هذه الأزمة بسبب منع سلطات بورتسودان العسكرية وصول المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى تجويع المدنيين واستخدام الغذاء كسلاح حرب، وفقًا لخبراء الأمم المتحدة في يونيو 2024.

وقد شملت "تكتيكات التجويع" استخدام العوائق البيروقراطية، والهجمات ضد المستجيبين المحليين، والقيود اللوجستية، ومنع أو تأخير وصول المساعدات. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر 17.3 مليون شخص إلى مياه الشرب الآمنة، و24 مليون شخص إلى مرافق الصرف الصحي، وفقًا لليونيسف. وفي الخرطوم، تُركت عشرات الآلاف من الأسر دون مياه شرب آمنة بسبب تدمير البنية التحتية، واعتمد السكان على مياه النيل أو المياه غير المعالجة، مما زاد من خطر الإصابة بالكوليرا.

**17.3 مليون**
**شخص يفتقر لمياه الشرب**

وقد فاقم من هذه الأزمة تدمير الأمطار الغزيرة والفيضانات لمصادر المياه، مما أدى إلى زيادة حالات الكوليرا. وبحلول نهاية نوفمبر 2024، ارتفع عدد الحالات إلى 43,490 حالة، وتوفي 1,187 شخصًا في 11 ولاية، وفقًا لوزارة الصحة.

وتشير التقارير إلى انخفاض إنتاج الحبوب بأكثر من 40%، مما يزيد من حدة الجوع، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد أشار تقرير كلينجنديل في فبراير 2024 إلى أن السودان يواجه أسوأ مجاعة منذ عقود.

وقد دُمر حوالي 90% من البنية التحتية الإعلامية، وفقد اكثر من الف صحفي وظائفهم، وتعرّضوا للقتل للترهيب والاعتقال ، وانقطعت خدمات الإنترنت والاتصالات كما تم استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب، وقد تم استخدام الغذاء كسلاح، حيث تم حظر تسليم المساعدات وتعطيل الأنشطة الزراعية، مما زاد من خطر المجاعة".

يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية متعددة الأوجه، حيث يواجه أكثر من 25 مليون شخص انعدامًا حادًا للأمن الغذائي، وتأكدت المجاعة في خمس مناطق على الأقل بحلول ديسمبر 2024، نتيجة لانهيار اقتصادي وتعطيل سلاسل الإمداد والأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، نزح حوالي 11.5 مليون شخص داخليًا، منهم 8.7 مليون

خلال العشرين شهرًا الماضية وحدها، مما أدى إلى أزمة حماية غير مسبوقة تشمل الاتجار بالبشر والاستغلال وزواج الأطفال والتجنيد القسري والعنف الجنسي. وقد وصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الوضع بأنه "واحد من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم"، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى المساعدات الإنسانية، وتساهم الهجمات على المناطق المدنية والبنية التحتية، وإغلاق المدارس، وانهيار أنظمة المياه والصرف الصحي، وانقطاع الاتصالات، في تفاقم الأزمة.

**كارثة إنسانية تلوح في الأفق بود مدني: نقص حاد في الغذاء والمياه وانهيار للخدمات الصحية يهدد حياة السكان**[(2)]:

يواجه سكان مدينة ود مدني في السودان وضعًا إنسانيًا كارثيًا، حيث يعانون من نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الصحية الأساسية، بالإضافة إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال والنساء. يتفاقم الوضع بسبب توقف معظم محطات المياه عن العمل، مما يضطر السكان إلى الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة، الأمر الذي يزيد من خطر انتشار الأمراض والأوبئة. وتجدر الإشارة إلى أن ود مدني تقع ضمن 17 منطقة في السودان معرضة لخطر المجاعة، وفقًا لتصنيف المرحلة المتكاملة للأمن الغذائي (IPC)، مما يجعل الوضع أكثر إلحاحًا. ووسط هذه الظروف المأساوية، تتزايد التقارير عن حوادث إطلاق نار وقيود على الحركة وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل سلطات بورتسودان العسكرية ، مما يزيد من معاناة السكان ويعرض حياتهم للخطر. وفي ظل هذه الأوضاع المتردية، يجدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) دعوته لتوفير موارد إضافية للاستجابة العاجلة لهذه الأزمة، ويشدد على ضرورة حماية المدنيين وتوفير المساعدة الإنسانية لهم بشكل فوري.

## واقع التمييز العنصري

يتجلى التمييز العنصري في استهداف مجموعات عرقية محددة، وتهميشها في الحصول على المساعدات الإنسانية، وتقييد حركتها وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان حالات تمييز ضد مجموعات عرقية في مناطق النزاع، حيث يتم منعها من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، أو يتم استهدافها بشكل خاص في الهجمات وقد ارتكبت سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها اعتداءات مُرعبة ضد المجتمعات غير العربية – وبالتحديد ود مدني

الكنابي بولاية الجزيرة تضمّنت القتل؛ والتعذيب؛ والاغتصاب؛ وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ وتدمير الممتلكات؛ والنهب وبحسب تقرير للأمم المتحدة، أن السودان يحمل الرقم القياسي لأكبر عدد من النازحين داخليًا وأهم أزمة نزوح للأطفال على مستوى العالم وتتحمل قوات بورتسودان العسكرية مسؤولية مباشرة عن هذه الأعمال العنصرية، حيث تقوم بتنفيذ هجمات تستهدف مجموعات عرقية محددة.

## انتشار الألغام

يُشكل انتشار الألغام الفردية المحرمة والمجرمة دوليا والأجسام المتفجرة تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين، وخاصة الأطفال وقد وثقنا انتشار الألغام والأجسام المتفجرة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الامر الواقع العسكرية قبل الانسحاب منها وذلك في مزارع المواطنين والطرقات وداخل المنازل وبجانب المدارس وبشكل عشوائي ودون خرائط ، مما يُعيق عودة النازحين إلى ديارهم، ويُعيق وصول المساعدات الإنسانية وتقع مسؤولية زرع هذه الألغام والمتفجرات بشكل كبير على قوات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها مما يجعلهم مسؤولين عن النتائج المترتبة على ذلك وقد أدى استخدام الأسلحة المتفجرة في الخرطوم إلى تدمير واسع النطاق للمنازل والمدارس والمستشفيات، وكانت الخرطوم من أكثر الولايات تضررًا من الهجمات على المرافق الصحية.

## انعدام الخدمات والاحتياجات الإنسانية

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أكتوبر 2024 إلى أن النظام الصحي في بعض الولايات "بالكاد يعمل". وفي سبتمبر 2024، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن 70-80% من المرافق الصحية في المناطق المتضررة "بالكاد تعمل أو مغلقة"، و45% في مناطق أخرى. وقد تم تسجيل أكثر من 100 هجوم على المرافق الصحية منذ أبريل 2023، واستهدفت الهجمات أيضًا العاملين الصحيين وسيارات الإسعاف والإمدادات الطبية.

وقد تضرر حوالي نصف المستشفيات في الخرطوم في الهجمات بين أبريل 2023 وأغسطس 2024، وفقًا لدراسة مشتركة. وقد أشار الصليب الأحمر في أغسطس 2024 إلى أن ثلثي السكان لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات

الصحية الأساسية، وأن 1.6 مليون امرأة وفتاة بحاجة إلى رعاية الصحة الإنجابية. وقد وضعت النساء الحوامل أطفالهن دون مساعدة طبية، ولم تتمكن ضحايا الاغتصاب من الوصول إلى الخدمات الطبية.

وقد أدى نقص البنية التحتية الطبية إلى تفاقم تفشي الكوليرا والملاريا وحمى الضنك. وقد أجريت حملة تطعيم ضد الكوليرا في كسلا في سبتمبر 2024، وأشارت المراكز الصحية في سنار وجنوب دارفور وشمال كردفان إلى نقص حاد في الأدوية.

## التهجير القسري

يُعاني النازحون واللاجئون من نقص حاد في الخدمات الأساسية، مثل الغذاء، والماء، والرعاية الصحية، والمأوى وقد حذرت الأمم المتحدة من أن ملايين الأشخاص في السودان يواجهون خطر المجاعة، وأن النظام الصحي على وشك الانهيار أدى الصراع إلى نزوح أكثر من 10.5 مليون شخص، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء وتدهور الخدمات الصحية بحسب تقارير الأمم المتحدة، يحتاج حوالي 24.7 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان السودان، إلى مساعدات إنسانية عاجلة تتحمل سلطات بورتسودان العسكرية مسؤولية توفير الخدمات الأساسية للمدنيين في مناطق سيطرتها، وعدم القيام بذلك يعتبر إهمالاً يرقى إلى مستوى الانتهاك كما يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية ومتصاعدة، تفاقمت بشكل كبير منذ اندلا ع الصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023، مما أدى إلى نزوح جماعي غير مسبوق وتدهور كارثي للأوضاع الإنسانية؛ إذ يحتاج حوالي 24.7 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان السودان، إلى مساعدات إنسانية عاجلة، ونزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا وإلى البلدان المجاورة، فيما اضطر أكثر من 10.5 مليون شخص إلى النزوح من ديارهم بسبب الصراع، مما يشهد أسوأ أزمة نزوح في العالم. ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أن يواجه أكثر من 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، حيث كان أكثر من ثلث السكان يعانون بالفعل من أزمة جوع قبل النزاع، وقد ساهمت الحرب في أوكرانيا في تفاقم هذه الأزمة، حيث كان السودان يعتمد على أوكرانيا وروسيا في 80% من واردات القمح. يعاني أكثر من نصف السكان، أي حوالي 25.6 مليون شخص، من مستويات أزمة من الجوع، مع وجود 14 منطقة مهددة بخطر المجاعة. اضطر أكثر من 10.5 مليون شخص إلى النزوح من ديارهم بسبب الصراع.

أفادت الأمم المتحدة أن 24.8 مليون مدني، أي ما يقرب من نصفهم من الأطفال، كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في نهاية عام 2023 ويعاني أكثر من نصف السكان، أي حوالي 25.6 مليون شخص، من مستويات أزمة من الجوع، مع وجود 14 منطقة مهددة بخطر المجاعة.

إجبار المدنيين على مغادرة منازلهم بالقوة، وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان حالات تهجير قسري واسعة النطاق في مناطق النزاع حيث اضطر أكثر من 10.5 مليون شخص إلى النزوح من ديارهم بسبب الصراع. أفادت الأمم المتحدة أن 24.8 مليون مدني، أي ما يقرب من نصفهم من الأطفال، كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في نهاية عام 2023 .

وقد أدى هذا النزوح القسري إلى حرمان حوالي 11 مليون طفل سوداني من التعليم، بينهم 3.6 ملايين يواجهون خطر العودة إلى الأمية، كما تسبب النزاع في تعطيل عمل آلاف المعلمين وعدم صرف رواتبهم، فضلاً عن الآثار النفسية الوخيمة التي خلفتها الهجمات المستمرة على الطلاب، وقد تأثرت 8 ولايات سودانية بشكل مباشر، مما أدى إلى تعليق الخدمات التعليمية إلى أجل غير مسمى في جميع الولايات المتضررة، وقد تخلى 6.4 مليون طفل مُسجّل في المدارس في هذه الولايات عن تعليمهم، وتأثرت حوالي 10300 مدرسة بشكل مباشر، أي ما يزيد عن 50% من إجمالي المدارس في السودان، بالإضافة إلى ذلك، نزح أكثر من 3.5 مليون شخص داخليًا منذ بداية النزاع، بينهم أكثر من مليون طفل في سن المدرسة، وتم توثيق 193 مدرسة تعمل كملاجئ طارئة للسكان النازحين، كما لوحظت زيادة في استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في عامي 2023 و2024، حيث تم استخدامها كقواعد أو ثكنات أو مخازن للأسلحة، مما أدى إلى تدمير وإلحاق أضرار بمئات المنشآت التعليمية وإغلاقها المؤقت أو الدائم وفقدان شهور من التعلم، وفي خضم هذه الأزمات، يقع الأطفال فريسة للاستقطاب والتجنيد القسري من قبل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، ويُزج بهم في جبهات القتال، مما يخلف عشرات القتلى والمشوهين يومياً، وقد وثق التقرير تجنيد سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها لأكثر من 20,000 طفل، أي بزيادة خمسة أضعاف مقارنة بعام 2023.

## استهداف المدنيين والأعيان المدنية

يجرم القانون الدولي الإنساني بشكل قاطع الاعتداء على المدنيين، ويحظر بشكل مطلق الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تستهدف الأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية. كما يحظر استخدام القوة المفرطة أثناء النزاعات المسلحة، ويفرض التزامًا صارمًا بقواعد الاشتباك المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، والتي تشمل مبادئ الضرورة العسكرية، والتمييز، والتناسب وتُعد المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والفقرات (1-3) من المادة (13) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، من الركائز الأساسية التي تحظر استخدام الأسلحة ذات الإصابة المفرطة، وتؤكد على ضرورة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية ويصنف القانون الدولي هذه الانتهاكات الجسيمة باعتبارها جرائم حرب، لما تشكله من تهديد خطير لحياة المدنيين وسلامتهم الجسدية، ولما تلحقه من أضرار مباشرة بالممتلكات العامة والخاصة المحمية، ولما تثيره من فزع ورعب بين السكان المدنيين وتتجاوز هذه الجرائم كونها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، فهي تشكل أيضًا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

شنت قوات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها هجمات مباشرة ومستمرة على المدنيين، لاسيما الذين لا يشاركون مباشرة في الاعمال القتالية ، وتكثيف هجماتها الصاروخية على الاحياء السكنية المأهولة بالسكان والمستشفيات، والمدارس ودور العبادة ، وقد وثقنا في هذا التقرير الالاف الهجمات التي استهدفت المدنيين والاعيان المدنية وقد ترقى هذه الانتهاكات الى جرائم حرب متمثلة في الاعتداء على الحياة والأشخاص والاعتداء على الكرامة الشخصية، ويعد انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفق نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة (٨) كونة يندرج ضمن توجية هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذة او ضد افراد مدنيين لا يشاركون في الاعمال الحربية . وقد تصاعدت حدة القتال الذي تسببت به سلطة الامر الواقع العسكرية والمليشيات والحركات المسلحة المتحالفة معها ، مما تسببت في مقتل أكثر من 18,800 شخص في جميع أنحاء البلاد.

بعد عامين على اندلاع الحرب في السودان، تواجة كافة قطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين أزمة غير مسبوقة تهدد مستقبل السودانين وكان قطاع التعليم احد هذه القطاعات الحيوية التي تم تدميرها بشكل منهجي ومتعمد مما يؤدي الى تدمير جيل كامل من الطلاب فمن بين 19 مليون طفل في سن المدرسة، لا يتمكن أكثر من 90% منهم من الوصول إلى التعليم الرسمي، حسب منظمة اليونيسف. وقد تسببت الحرب في إغلاق وتدمير ما يزيد على 100 جامعة حكومية وخاصة، وتحويل مئات المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين. كما أدت إلى نزوح الطلاب والمعلمين، وانقطاع الاتصالات والكهرباء، مما حال دون استئناف الدراسة في معظم المناطق. حيث تشير التقديرات إلى تدمير 40% من المؤسسات التعليمية في الخرطوم وحدها، وقد تتجاوز النسبة 75% في مناطق الصراع الأخرى ومنذ اندلاع شرارة الحرب في 15 أبريل 2023، يزداد الوضع قلقاً وإيلاماً، حيث يقع الأطفال فريسة للاستقطاب والتجنيد من قبل سلطات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات التابعة لها، ويُزج بهم في جبهات القتال، مما يخلف عشرات القتلى والمشوهين يومياً حيث وثق التقرير تجنيد سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها أكثر من 20000 طفل مجند أي بزيادة خمسة أضعاف عن العام 2023. إن هذا الأمر لا يحول الأطفال الأبرياء إلى وقود للحرب فحسب، بل يدمر مستقبلهم ومستقبل السودان. ويُعتبر التسرب الحاد من التعليم أثراً مباشراً لتجنيد الأطفال في النزاع، حيث قد يقضي التجنيد تماماً على الرغبة في العودة إلى المدرسة .

**+100 جامعة**
تم تدميرها واغلاقها

**20,000**
طفل مجند

## تقييد حرية التنقل والحركة

تواجة عمليات تسليم المساعدات الإنسانية تحديات كبيرة، حيث ظلت عمليات التسليم عبر الحدود صعبة، باستثناء معبر التينا الحدودي من تشاد. وقد تم السماح للعاملين في المجال الإنساني بالدخول عبر بورتسودان فقط. وفي منتصف أغسطس، أعيد فتح معبر أدري الحدودي لتسليم المساعدات، وتم تمديد الفتح في نوفمبر، حيث تم تسليم مساعدات لنحو 1.4 مليون شخص.

وتواجه عمليات تسليم المساعدات أيضًا تحديات داخلية، حيث توجد نقاط تفتيش حول بورتسودان، ويُطلب من الأشخاص دفع رسوم عند المرور، وغالبًا ما يتم تفتيشهم ومضايقتهم. وقد تسببت الأمطار والفيضانات في تعطيل الطرق وتأخير تسليم المساعدات، وانهارت عدة جسور مهمة في دارفور.

فرض قيود على حركة النازحين واللاجئين، ومنعهم من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، سجلنا عمليات منظمة وممنهجة في فرض قيود على المساعدات الانسانية والتدخل في عمل منظمات الاغاثة من قبل لجان العون الانساني التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية وقد عرقلت تسليم المساعدات، خاصة إلى المناطق خارج سيطرتها، من خلال رفض تصاريح السفر وتقييد المعابر الحدودية. وأشارت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة إلى اضطرابات في تسليم المساعدات إلى دارفور وكردفان بسبب نقاط التفتيش والتأخير في الموافقات.

وقد تم تقييد عمليات تسليم المساعدات عبر الحدود من تشاد إلى دارفور في فبراير 2024، وواجهت الطرق البديلة حصارًا وعقبات بيروقراطية. وفي الخرطوم، أقامت سلطات الأمر الواقع العسكرية نقاط تفتيش، وتعرض المدنيون لسوء المعاملة والسرقة. وقد توقفت قوافل الأمم المتحدة عن دخول السودان من تشاد في فبراير وأبريل 2024.

## نهب ممتلكات المدنيين

سرقة وتدمير ممتلكات المدنيين عن طريق عملية منظمة نفذتها المليشيات الموالية لسلطة بورتسودان العسكرية وكونها عملية منظمة فقد ترقى الى السلب وهذا يوصف بأنة جريمة حرب حيث يولي القانون الدولي الانساني حماية خاصة على الافراد العاملين في القطاع الانساني وعلى الاعيان المستخدمة في مجال الاغاثة الانسانية، بما في ذلك المنازل والمتاجر والأراضي الزراعية، وقد وثقنا في هذا التقرير نهب للمساعدات الاغاثية والمدارس والمستشفيات والمستلزمات الطبية علاوة على مئات من عمليات السلب والنهب واسعة النطاق تعرضت المنشآت الإنسانية للهجوم، وسُرِق ما لا يقل عن 50 مستودعًا للمساعدات الإنسانية، وتخريب 82 مكتبًا، وسرقة أكثر من 200 مركبة. فقدت الأمم المتحدة مخزونًا في الأبيض كان يمكن أن يطعم 4.4 مليون شخص وتنسب اغلب عمليات النهب والسلب المنظمة لقوات الامر الواقع العسكرية والمليشيا المتحالفة معها

## خطاب الكراهية

شهد السودان تصعيداً خطيراً في خطاب الكراهية التحريضي، تغذيه وسائل إعلام موالية للحركة الإسلامية وشخصيات عسكرية موالية لسلطات بورتسودان العسكرية مثل ياسر العطا وابو عاقلة كيكل ، هذا الخطاب، الذي يتسم بالعنف والتحريض على الكراهية، يستهدف بشكل ممنهج فئات عرقية ودينية محددة، بهدف تفتيت النسيج الاجتماعي. إنه ليس مجرد تعبير عن آراء متطرفة، بل هو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي

## الاحتجازات التعسفية ومداهمة مواقع النزوح

تعرض النازحين واللاجئين للإهانات والتهديدات والتحريض على العنف، واعتقال المدنيين دون سند قانوني، واقتحام مخيمات النازحين وتفتيشها دون وجه حق، وقد وثقنا في هذا التقرير حالات احتجاز تعسفي ومداهمات في مناطق التي يسيطر عليها قوات الامر الواقع العسكرية والمليشيا المتحالفة معها حيث تشهد تلك المناطق تصاعدًا مقلقًا في استهداف العاملين في المجال الإنساني، ففي الأسبوع الأول من القتال، قُتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة، وأصيب 18 على الأقل. قُتل ما لا يقل عن 18 من عمال الإغاثة وجُرح عدد أكبر، بينما اعتُقل أكثر من 24 شخصًا ولا يزال البعض في عداد المفقودين.

## استخدام التجويع كسلاح حرب من قبل قوات الجيش والميليشيات المتحالفة معها

يُستخدم الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معها ( قوات بورتسودان العسكرية) التجويع كسلاح حرب في السودان، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي الذي يحظره صراحةً بموجب المادة 54 الفقرة (١) من البروتوكول الإضافي الأول وقد أدى الحصار المفروض على مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، والقيود المشددة على وصول المساعدات الإنسانية، إلى تفاقم أزمة الجوع، حيث وصل أكثر من 7،5 ملايين شخص في الخرطوم والجزيرة ودارفور وكردفان إلى حافة المجاعة. وتعاني النساء والفتيات والاطفال في السودان ظروفًا مأساوية، حيث يتفاقم انعدام الأمن الغذائي،

وتنزح الملايين، وتنهار الخدمات الأساسية حيث نزح 3 ملايين طفل. ومع استمرار القصف العشوائي من الطائرات الحربية لسلطات بورتسودان العسكرية والحصار، تتفاقم معاناة المدنيين، وتتعرض آلاف النساء والفتيات للحصار في عدة أحياء بولاية الخرطوم ودارفور وكردفان. وتُعد المجاعة في السودان نتيجة مباشرة لأفعال متعمدة يمارسها عناصر الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معهم حيث يستخدم التجويع كسلاح حرب وقد ساهم تجاهل القانون الإنساني الدولي، والمراوغة في تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار ورفض المبادرات والمفاوضات الهادفة لوقف الحرب، في تفاقم الأزمة. فمنذ اتفاقية جدة في مايو 2023، رفضت سلطات بورسودان العسكرية فتح ممرات إنسانية، وفرضت قيودًا مشددة على وصول المساعدات، ونهبت المساعدات أو حولت مسارها، واستهدفت العاملين في المجال الإنساني، وخاصة المتطوعين المحليين. و فرضت قيودًا معقدة، واستخدمت الموارد لتمويل الحرب ومجهود حربي، مما أدى إلى حرمان العاملين في القطاع الصحي والتعليمي والموظفين اوالمدنيين من الرواتب. وقد منعت وصول المساعدات عبر خطوط التماس إلى مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما زاد من معاناة المدنيين المحاصرين.

## عرقلة سلطات بورتسودان للمساعدات الانسانية والمنظمات الاغاثية

تُعد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية سمة لقوات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها ، حيث تستمر قوات الجيش وسلطات بورتسودان العسكرية في تجاهل الدعوات لوقف إطلاق النار وفتح الممرات الإنسانية، وتفرض قيودًا مشددة على وصول المساعدات، وتنهبها أو تحول مسارها، وتستهدف العاملين في المجال الإنساني، خاصة المتطوعين المحليين، مما يعيق العمليات الإنسانية. وتفرض سلطات بورتسودان إجراءات بيروقراطية معقدة، بينما يمنع الجيش وصول المساعدات عبر خطوط التماس إلى مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. وقد فاقمت محاولات السيطرة على المساعدات وتسييسها أزمة الغذاء، وتأخر الاستجابة لها، وزاد من حدتها انعدام الأمن وارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى نقاط التفتيش التي تصادر المساعدات أو توقفها. وقد زاد تجريم عمل النشطاء المحليين وإغلاق المجال المدني من العبء على مبادرات الاستجابة المحلية، وتفاقمت الأوضاع بعد موجة الاعتقالات والتهديدات التي طالت النشطاء.

تفرض سلطات بورتسودان العسكرية قيودًا صارمة على حركة المساعدات وعمليات المنظمات الإنسانية، وتعرقل وصولها إلى النازحين بإجراءات معقدة وطويلة، بينما يستهدف المتطوعون المحليون بالاعتقال والتعذيب والملاحقة القضائية. وتستخدم السلطات عدة آليات لعرقلة المساعدات، أبرزها التذرع بسيادة الدولة والسيطرة على طرق النقل، واتهام منظمات الإغاثة بتهريب الأسلحة. كما تستغل ذريعة تنظيم الأمن لتقييد حركة المساعدات ومنح التصاريح، وتفرض قيودًا على التسجيل والتمويل، بالإضافة إلى نشر مشاعر سلبية تجاه المساعدات الغربية.

ويتجلى تعطيل المساعدات في رفض أو تأخير منح تصاريح الدخول، حيث ينتظر عمال الإغاثة أسابيع أو شهورًا، وقد يُمنعون في النهاية من الدخول، كما تُفرض قيود على التسجيل والتمويل، وتواجه المنظمات تحديات متزايدة بسبب ارتفاع رسوم التسجيل ، وتحكم السلطات في التمويل. وتُفرض قيود على حركة المساعدات في مناطق سيطرة القوات المسلحة، وتُجبر المنظمات على اتباع إجراءات معقدة، وتُمنع من إيجاد حلول بديلة، ويتعرض المتطوعون للاستهداف والاعتقال والتعذيب، وتُمنع المبادرات المحلية من التنقل، وتُصاحب هذه القيود تهديدات واستهداف للعاملين في الإغاثة، وتُفرض محاكمات غير عادلة

وفي ظل هذه الظروف، يُستخدم التجويع كسلاح حرب، وتُعرقل الأطراف المتحاربة وصول المساعدات، مما يُفاقم المجاعة، وتُهيمن الاستجابة المحلية على إيصال الغذاء في ظل قيود شديدة على المنظمات الدولية. وتواجه النساء والفتيات والاطفال كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث يُستغللن للحصول على الغذاء والخدمات، وتُحرمن من حقوقهن، ويُجبرن على النزوح، ويواجهن صعوبة في الحصول على المياه والغذاء والرعاية الصحية، ويُجبرن على العمل مقابل الغذاء، ويُشكلن أكثر من نصف النازحين، ويواجهن خطر سوء التغذية، مما يستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لحمايتهن وتلبية احتياجاتهن.

## الاستنتاجات

يستخلص هذا التقرير أن السودان يواجه أزمة إنسانية وحقوقية متعددة الأبعاد، تتطلب تحركًا دوليًا عاجلاً وحاسمًا. فمع استمرار انقلاب سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها، تتفاقم أزمة النزوح واللجوء، وتتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل كارثي حيث يشهد السودان مجاعة مفتعلة، نتيجة مباشرة لاستخدام التجويع كسلاح

حرب من قبل سلطات بورتسودان العسكرية. فبينما تستغل قوات الجيش المساعدات كأداة للقوة والتفاوض، يقيد قانون الأمن القومي وصولها إلى المحتاجين. وقد تصدرت المبادرات المحلية جهود الاستجابة لأزمة الجوع، حيث خدمت مطابخ الحساء التي تديرها غرف الطوارئ والمجموعات النسائية مئات الآلاف من الأسر. ومع ذلك، تعيق القيود التي تفرضها قوات الجيش عمل المنظمات الإنسانية الدولية، وتستهدف المتطوعين، مما أدى إلى اعتقالات وقتل. وقد فاقم عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة الأزمة، وحرم ملايين المحاصرين من المساعدات الإنسانية، وتُعد النساء والفتيات الأكثر تضررًا من هذه الجرائم، ويجب محاسبة المسؤولين عنها، وتدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين، ودعم المبادرات المحلية، وتوسيع نطاق التدخلات الإنسانية وقد تفاقمت الأزمة الإنسانية في السودان بسبب استخدام التجويع كسلاح حرب، حيث تستخدم حكومة بورتسودان العسكرية المساعدات لإظهار القوة والتفاوض، ويُعيق إغلاق المجال المدني والهجوم على العاملين في المجال الإنساني إيصال المساعدات إلى الجياع ومنعت القيود التي فرضتها سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها ، منظمات الإغاثة الدولية من دخول مناطق الاحتياج، والتي تحت سيطرة قوات الدعم السريع وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى اندلا ع الحرب وانهيار الدولة، مما أدى إلى حرمان ملايين المحاصرين من المساعدات الإنسانية. وتُعد النساء والفتيات والاطفال الأكثر تضررًا من هذه الجرائم، ويجب محاسبة المسؤولين عنها، وعلى المجتمع الدولي حماية المدنيين ودعم المبادرات المحلية وتوسيع نطاق التدخلات الإنسانية ويشهد السودان أزمة إنسانية كارثية، حيث يعاني ملايين المدنيين من الجوع والحصار والخوف. ففي الخرطوم، نزح اغلب السكان، ويعيش الباقون في ظروف قاسية، ويواجهون نقصًا حادًا في المياه والغذاء، وتلوثًا لمصادر المياه، وارتفاعًا جنونيًا في الأسعار، وانقطاعًا في سبل التواصل والتحويلات المالية، مما أدى إلى إغلاق المطابخ العامة ووصول الجوع إلى مستويات كارثية، وتفاقمت معاناة النساء. وفي دارفور، وصل الوضع إلى حد المجاعة، وفي الجزيرة، تفاقمت الأوضاع بعد هجوم قوات الجيش وكتائب درع السودان فقتل المزارعين من سكان الكنابي في ود مدني ، ونهبت المحاصيل والمزارع، واضطر السكان للفرار، ووصلت المجاعة إلى ذروتها، وفر الكثيرون إلى سنار والمناقل، وتزايدت القيود الأمنية. وفي كردفان، يختلف الوضع بين الشمال والجنوب، وتتنازع القوى المختلفة السيطرة، مما أدى إلى نزوح الآلاف وتدهور الأوضاع الإنسانية وفي الولايات الشرقية والشمالية، استقبلت المنطقة الشرقية تدفقًا هائلًا للنازحين، مما فاقم من الضغط على الخدمات الأساسية، بينما تعاني المنطقة الشمالية من وجود أكثر من 1.٥ مليون نازح، وتواجه المنطقتان تحديات مشتركة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على العمل الإنساني وحرية الحركة، وتزداد

الأوضاع تعقيدًا في المنطقة الشرقية جراء التنافس الدولي والإقليمي وتواجه النساء والفتيات معاناة مضاعفة جراء النزاع، حيث يجبرهن العنف الجنسي على البقاء في المنازل أو النزوح، ليواجهن هناك الجوع والفقر وفقدان الوظائف. وتتفاقم أزمة الغذاء، وتكتظ مراكز الإيواء، ويواجهن صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية

تُحمّل سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها المسؤولية المباشرة عن هذه الأزمة، حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المناطق المدنية، والتهجير القسري، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وقد أدى هذا التدمير الممنهج إلى نزوح أكثر من مليوني طفل سوداني من المدارس، من بينهم 1.4 مليون طفل نزحوا داخليًا، مما يهدد مستقبلهم ومستقبل البلاد بأكملها.. وتستمر الهجمات المتعمدة على المدارس والمرافق التعليمية، والاعيان المدنية والبنية التحتية ومنازل وفي ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يزداد الوضع التعليمي والصحي سوءًا، وتصبح فرص الحصول على التعليم شبه مستحيلة. ومن ناحية أخرى، تشهد البلاد حملة قمع ممنهجة تقودها سلطات الأمر الواقع والميليشيات المتحالفة معها، وتستهدف الطلاب والأكاديميين والمعلمين، وتستخدم الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتهديد لإسكات الأصوات المعارضة، مما يكشف عن طبيعة هذه السلطات الاستبدادية وانتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يتصاعد خطاب الكراهية التحريضي، خاصة في وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة الإسلامية، والذي يستهدف فئات عرقية ودينية معينة، ويهدد بتقويض النسيج الاجتماعي، ويشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، كما أن الخطاب العنصري الذي يروج له قادة سلطات الأمر الواقع العسكرية، وعلى رأسهم ياسر العطا وأبو عاقلة كيكل وقيادات كتائب الحركة الإسلامية، والذي يستهدف قبائل سودانية بأكملها، ينذر بعواقب وخيمة على وحدة البلاد واستقرارها، كما أن القرارات العنصرية التمييزية المتسرعة بخصوص امتحانات الثانوية العامة قد حرمت ملايين الأطفال من حقهم في أداء الامتحانات، ومن القرارات التي أثرت على السكان والموظفين والمعلمين قرار فصل العملة، والذي قضى على ما تبقى من أمل لعودة المعلمين لمزاولة عملهم بسبب تدهور سعر العملة وكذا حرمان مناطق واسعة من تداول العملة مما نتج إلى تقسيم السودان.

## التوصيات

1. يجب على سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها في السودان الاستجابة لدعوات الوقف الفوري والشامل لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المناطق المدنية، والقصف الجوي والمدفعي، والهجمات البرية، والتفجيرات، والامتناع عن التمركز في المناطق السكنية أو استخدام الأهداف المدنية لأغراض عسكرية. كما يجب تحييد المستشفيات والمدارس والمؤسسات التعليمية بشكل كامل، وعدم استهدافها أو استخدامها عسكرياً، وإخلاء المدارس المحتلة بشكل فورا .

2. يجب الالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وتجنب الهجمات غير المتناسبة، والكشف عن إجراءات حماية المدنيين.

3. يجب وقف إطلاق الرصاص الحي العشوائي، والتعرض للمنظمات الإغاثية، والإعدام خارج القانون، وتجنيد الأطفال. يجب إنهاء حصار المدن، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وضمان الإخلاء الآمن للمدنيين، وإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

4. يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في السودان، بما في ذلك السماح لبعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان بالعمل دون قيود، وتوسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع الأراضي السودانية، وزيادة الجهود الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوداني، وتوفير الدعم الشامل للمتضررين من النزاع، بما في ذلك الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي.

5. يجب على المجتمع الدولي والمجتمع الإنساني، تكثيف الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين واللاجئين والمجتمعات المتضررة في السودان.

6. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة، لضمان وصولها إلى الفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا.

7. يجب الضغط على سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا التابعة لها للامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية دون عوائق،

8. ندعو مجلس الأمن الدولي الى توسيع ولاية لجنة العقوبات المفروضة على السودان، والتي أنشئت بموجب القرار 1591 لعام 2004، لتشمل جميع الأراضي السودانية، وتفعيل آليات المساءلة الدولية لمحاسبة المتورطين في هذه الجرائم، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب .

9. يجب على سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العسكرية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تم تجنيدهم وتسريحهم.